

بسم الله الرحمن الرحيم

## بيان من إنتلاف (ع.د.ل) عراق ديمقراطي ليبرالي ملاحظات حول الدستور المقترح

تتم أعمال كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق هذه الأيام ليكون جاهزا للإعلان في ١٥ آب ٢٠٠٥ أي بعد أقل من شهر من تاريخ هذا البيان. وسيترك المجال لمدة شهرين لاحقين لمناقشة المسودة من قِبل المواطنين من خلال جميع الوسائل المتاحة وبضمنها الاجتماعات والندوات و وسائل الإعلام المحلية والخارجية قبل الأستفتاء عليه.

إننا نتمنى من اللجنة القائمة بكتابة الدستور الإعلان عن أرقام هواتفها وعناوين بريدها العادي والالكتروني ودراسة المقترحات الواردة بكل الجدية اللازمة لمشروع بهذه الأهمية التاريخية للعراق. وفي الوقت نفسه ندعو مواطنينا إلى دراسة المسودة إجمالاً وتفصيلاً وترتيباً وتقديم المقترحات لتحسينها وتطويرها كما يرون مناسباً ، مع تأكيدنا على التحذير من الإعلام المعادي الذي قد يدس السم في الدسم.

إن إنتلافنا يؤكد على ضرورة كتابة الدستور بالشكل الذي يعتبر المواطن (الفرد) هو النينة الأساس في المجتمع وليس العائلة أو العشيرة أو غيرها لأن الفرد هو أساس السيادة ومصدر السلطة وهو الذي يختار السلطة بشقيها التشريعي و التنفيذي عبر الانتخابات ويقوم بمراقبتها ومحاسبتها . وإن خطوات المواطن الأولى لممارسة رقابته تبقى بمثابة ما تقوم به حكومته من خلال المؤسسات والمنظمات والأحزاب والجمعيات التي يشكلها المواطنون بمبادراتهم الخاصة والتي تمثل منظمات المجتمع المدني.

إن إنتلافنا على قناعة بأن العراقي ليس قاصراً وبالتالي ليس بحاجة لتدخل الحكومة بكل شاردة وواردة بحياته ومناقبته في عمله ونشاطه ومن هنا تتبع دعوتنا إلى الليبرالية و إلى أهمية الحرية الاقتصادية والاقتصاد الحر في الحياة وللعراق المزدهر الجديد . إننا نطمح بتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة.

إن من أهم التطبيقات الديمقراطية لشعبنا هو إختياره للفيديرالية التي تجعل من الحكومة الإقليمية أقرب إلى المواطن ليكون تنفيذها لمهامها أفضل ، كما ندعو إلى نظام إتحادي يعزز وحدة العراق من خلال تعزيز (حقوق الإنسان) فيه.

كما نؤمن أيضاً بأن للفرد حقوقاً غير قابلة للتصرف أو الأقتطاع ، وهذه الحقوق تقرها المواثيق الدولية وتشهد عليها حضارات الأنسانية قاطبة ولا نقبل بالوصاية على العراقي تحت أي مسمى . إن حقوق الإنسان هي حجر الأساس في بنيان الوطن وإن الحق بالإختلاف يعكس واقع التعددية، والانتماء إلى الوطن هو المعيار لتواصل العراقيين كافة .

إن التعايش بين الجميع وقبول أن يكون صندوق الأقتراع هو الفاصل في شرعية أي حكم في ظل إنتخابات حرة ونزيهة وبالتصويت المباشر على أساس صوت واحد لكل مواطن ضمان لتتويع الآراء والأجتهادات والتداول السلمي للسلطة.

إن حل مشاكل المهجرين والمهاجرين واللاجنين والمبغدين وإعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنهم وتعويض من تضرروا من النظام الديكتاتوري وملاحقة المجرمين من أزلام وجلاوزة النظام البعثي الصدامي ومنعهم من السيطرة على مقدرات الشعب والدولة والمجتمع وإعادة النظر بالقوانين والقرارات التي تتعارض مع حقوق الإنسان وحماية الشعب من الأرهاب ورصد ومعالجة الفساد الإداري والمالي على كل المستويات ومعالجة المصاعب الاقتصادية المزمنة وإعتماد مبدأ الصراحة والشفافية مع الشعب في التعامل مع المشاكل وضمان حصول الكفاءات العراقية على مواقعهم الطبيعية وتوفير الفرص لهم في البناء والمجتمع والأهتمام بالبيئة والمحافظة عليها ، هي من الجوانب التي يجب أن يلتفت إليها كاتب مسودة الدستور . إن إنتلاف (ع.د.ل) يريد أن يرى العدالة والحرية والأزدهار لكل فرد من خلال الدستور القادم.

إن إنتلاف (ع.د.ل) يريد أن يشارك الجميع في كتابة دستور يسهم في تأسيس سليم للحياة السياسية العراقية مبنية على مفاهيم جديدة ومتجددة هي الديمقراطية ، الدستورية ، سيادة القانون ، التداول السلمي للسلطة ، الفصل بين السلطات ، الرقابة والتوازن ، المجتمع المدني ، دولة العناية ، اللامركزية ، حقوق الإنسان ، الحريات ، التعددية ، المواطنة . إننا نتطلع إلى خلق مجتمع يكون الناس فيه أكثر حرية وتقدم فيه الحكومة خدماتها بعدالة وحيث تنشأ رابطة الثقة بين الناس والحكومة.

إن منطلقنا تأخذ حيزاً كبيراً في أفكارنا وأسلوب عملنا لأنها ليست ترفاً فكرياً بل هي جزء رئيسي من سياستنا الحالية والمستقبلية . وإن وعينا للمرحلة الحالية يتطلب أن نشارك جميعاً في مناقشة الدستور وأن نعطي أصواتنا حسب قناعاتنا عند الأستفتاء عليه.

إن الوطن الذي يبني فيه الناس مستقبلهم بحرية سيكون أقوى وأغنى وأسعد وأكثر إزدهاراً.

الأمانة العامة  
إنتلاف (ع.د.ل) عراق ديمقراطي ليبرالي  
بغداد في ١٥ تموز ٢٠٠٥